

دولة الأمير عبد القادر والثورة الجزائرية

جعيد محمد فرنانة كريم

جامعة الجلفة

مقدمة:

إن مرجعية الدولة تتمثل في الأسس والثوابت والقيم التي تستند عليها الدولة ومؤسساتها أثناء تشييدها والقيام بمأمورياتها في علاقاتها مع بعضها أو مع الغير أي مبادئ شرعية الدولة وهي المرجعية الإسلامية للدولة الجزائرية برئاسة الأمير عبد القادر تعمل في إطار المبادئ الإسلامية ليس بالحكم، إن الأمير عبد القادر ينحدر "من بيت جزائري عريق في العلم والسداد والصلاح ومن أكبر عشائر سهل غريس واشدها بأسا وأعظمه سلطانا".

وليس بحكم تكوينه وثقافته العربية الإسلامية، وإنما لأن الجزائر كانت دولة إسلامية بحكم التاريخ والجغرافيا والثقافة وبحكم تكوينه السياسي المبكر، يقول المؤرخ الفرنسي اوغستان برنار "لقد ظهر الأمير بعد أن اسند اليه الأمر على الرغم من أنه ابن الزوايا والطرقية، ولحنكة السياسية وبراعة عسكرية فائقة، وكان يتمتع بصفات تدل أنه خُلق ليحكم، وقليل منه في المسلمين من كان يدرك معنى الدولة ادراكا تاما كما كان يدركه هو بكل تفصيلاته وجزئياته من النظام والادارة وجباية الضرائب وتنظيم الجيش وكان أجَلّ وأبرز أعدائنا" لقد تأثرت الدولة في مؤسساتها وألقابها بالدول الإسلامية المعاصرة من خلال الاحتكاك المباشر للأمير بعدد من الدول العربية أثناء رحلته إلى الحج ومكوته هناك قبل أن يعتلي سدة الحكم وتأثر بالأنظمة السائدة هناك حيث يقول أحد الكتاب "تأثر الأمير عبد القادر إلى حد بعيد بالنظام الإسلامي في جميع المؤسسات الدستورية، ففي هذه المرحلة كانت ألقاب إسلامية كالأمير والخليفة والقاضي والديوان وما تحمله من دلالات وألغاز والمتبع لسلوك الأمير يجد عنده الخاصة التي انقطعت منذ عهد الخلفاء وهي الحرص على أن لا يصدر منه أي تصرف سياسي أو إجتماعي إلا ويكون مطابقا لقوانين الدين في القرآن والسنة أو اجتهاد الفقهاء".

أما الثورة التحريرية فانطلقت من إرادة من أسسوا الهيئات التنظيمية والشخصيات التي اختضنتها وتحملت عبء انطلاق الكفاح المسلح وكان النظام حينئذ لا وجود فيه لهيئة مركزية فالمبادرة تركت لقادة النواحي كي يتحركوا وفقا للظروف المحيطة بهم.

وسار الحال على هذا النحو إلى ما بعد الصومام حين شكلت حكومة تولت الشؤون الداخلية والخارجية وفي هذا المقام يحضرنا التساؤل التالي:

ما مدى فعالية كل من النظامين في عهد الأمير عبد القادر والنخبة التي أعلنت الكفاح المسلح كوسيلة للاستقلال ؟

المبحث الأول: مؤسسات دولة الأمير عبد القادر

ولد الأمير عبد القادر 1808 بمعسكر اعلى سدة الحكم في الأربعة والعشرين من عمره فقيه وفيلسوف وسياسي ورجل حرب تعلم على يد والده محي الدين شيخ الطريقة القادرية بمسقط رأسه وانتقل إلى وهران سنة 1820 ليُتم دراسته وسافر رفقة أبيه لأداء فريضة الحج وفي طريقه زار بعض الدول من بينها تونس، مصر، سوريا والعراق وذلك ما سمح له بنظرة على ما يدور في تلك الدول وبعد ثلاث سنوات عاد إلى معسكر سنة 1829 بعد الاحتلال الفرنسي واستسلام العثمانيين، قررت قبائل معسكر اسناد قيادة المقاومة إلى والده محي الدين سنة 1832 ولكبر سنه وعدم قدرته على القيادة اقترح ابنه لشجاعته وحنكته السياسية وثقافته الواسعة فتمت مبايعته في سهل غريس تحت شجرة الدردارة في 24 نوفمبر 1832 ولقب بناصر الدين ومن بين ما جاء ببيان البيعة قال الأمير عبد القادر: "قد وافقت القبائل بالاجماع على

تعييني لإدارة حكومة بلادنا وتعهدوا بطاعتي في السراء والضراء وأن يُقدموا كل ما هو نفيس فداء للقضية المقدسة، من أجل ذلك تولينا المسؤولية الصعبة على كره شديد آمليين أن يكون ذلك وسيلة لتوحيد المسلمين ومنع التفرقة وتوفير الأمن العام وصد المعتدي على بلادنا¹.

المطلب الأول: السلطة التنفيذية (السلطة المركزية):

تمكن الأمير عبد القادر أن يؤسس دولة حديثة في فترة وجيزة 20 شهر رغم تعدد جبهاته القتالية وتدهور الوضع الاجتماعي والضعف الاقتصادي أثناء المقاومة .

أخذ معسكر عاصمة للدولة تعلوها راية مطرزة بالذهب وكانت له إدارة مركزية وإدارات محلية ويتمثل الحكم المركزي في هذه المرحلة في المؤسسات التالية:

الفرع الأول: الأمير كرئيس للدولة:

لقد تم تعيين الأمير عبد القادر في أول الأمر من طرف نخبة الأمة (البيعة الأولى) ثم بعد ذلك تحت ترقية من طرف العامة (البيعة الثانية) فهو إذا "عقد تاريخي تم فيه الاتفاق بين إرادة إنسانية حرة، وأفكار واعية ناضجة من أجل تحقيق رسالة سامية².

صلاحيات الأمير:

- تعيين وعزل الولاة (الخلفاء).
- حق إعتقاد سفراء الدول وتعيين سفراء بلاده.
- سلطة إصدار اللوائح.
- القائد العام للجيش.
- القاضي الأول للبلاد وله سلطة إصدار العفو.

الفرع الثاني: تشكيل الحكومة (النظارات؛الوزارات):

يتألف الأمير مجلس الوزراء والحكومة يرأسها الخوجة الأكبر رئيس الوزراء حالياً الذي يستمد سلطته من الأمير بتفويض منه وتسمى بالنظارة، تم تشكيلها طبقاً لمعايير عصرية على أساس التخصص الفني وتقسيم العمل وتشمل الحكومة النظارات التالية:

- النظارة الخارجية.
- النظارة الداخلية.
- نظارة المالية.
- النظارة الحربية.
- نظارة الخزينة الخاصة.
- نظارة الأعشار و صنوف الزكاة.
- نظارة الأوقاف.

وتتبع حكومة الأمير أجهزة مركزية فنية متخصصة تتمثل في الهيئات التالية:

- كتابة الديوان الأميري (الأمانة العامة لمجلس الحكومة).
- الحجابة (مصلحة البروتوكول وحراسة الشخصيات الحكومية).

- صناعة وصيانة وتخزين الأسلحة (المسالح).
- الملبوس الأميري (صناعة الألبسة العسكرية والرسمية).
- ديوان الموسيقى.

وغيرها من الأجهزة الفنية المتخصصة.

المطلب الثاني: السلطة التشريعية (المجلس الاستشاري):

يتكون المجلس الاستشاري من إحدى عشر عضواً ويشترط في عضوية المجلس أن يكون المترشح من أكفاء علماء وفقهاء البلاد يتم تعيينه أو اختيارهم كنواب للدولة والأمة "من ذوي العلم والفضل ومرآة صادقة تعكس آمال الشعب الجزائري ومصالحه السامية، وبذلك صح وصف نوعية وشكل الهيكل أساساً بأنه ديمقراطياً استشارياً شعبياً" وقرارات المجلس إستشارية وملزمة للجميع وكانوا أعضاء المجلس يسمون بأهل الحل والعقد والتصويت فيه يكون بالأغلبية كأصل عام وفي حالة دراسة القضايا الهامة وبحضور الأمير يتم التصويت على أسس الإجماع وتكمن إختصاصاته في:

- فرض الضرائب وأعباء الحرب.
- مسائل الحرب والسلم والهدنة مع العدو.
- المصادقة على المعاهدات (أول معاهدة تمت المصادقة عليها معاهدة التافنة).

وخصص لأعضاء المجلس رواتب محترمة وقارة كبقية إطارات الدول الأخرى، وله إدارة تسمى ديوان المجلس تُعنى بتسيير العمل الإداري كتسجيل مداوالات الأعضاء وتدخلاتهم وقراراتهم وتدوين النقاشات والقرارات في سجل خاص يقول أحد الكتاب: (نظم هذا المجلس سجلاً خاصاً احتوى كافة القضايا التي عُرضت عليه وديواناً عُهد إلى مصطفى بن أحمد التهامي بضبط قرارات أعضائه وتسجيلها³) فالمجلس عرف تنظيمًا دقيقاً كانت له إدارة تحضر أعماله وسجلات مرقمة تدون فيها مداولاته وأعماله.

المطلب الثالث: السلطة القضائية :

إهتم الأمير بالقضاء والقضاة من حيث التكوين والاستقلالية والراتب الهام الذي يقيهم شر التروات والأهواء، وكانوا يتقاضون مقابل محدد على العقود المدنية كما وضعت شروط صارمة في إختيار القضاة ويتم تعيينهم من طرف الأمير وفي حالات استثنائية يُعطى تفويض للخليفة لتعيين قضاة الولاية (إذا كان القاضي يعين من طرف الأمير فهذا لا يعني أنه يمثل بل كان رمزا لتنفيذ شرع الله بالقسطاس المستقيم فالسلطة القضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية⁴). وكان الأمير يردد دائما "أن الأتراك ينفذون أحكامهم على أساس الهوى وحب الإنتقام، فإني لا أسمح بتنفيذ حكم إلا بما يرضي شرع الله⁵".

وللقضاء عدة أنواع هي:

1. القضاء العادي: يتعلق بشؤون الأسرة (الزواج والطلاق، الإرث) كما يتناول موضوع السرقات ... إلخ.
2. القضاء السياسي: يتناول القضايا التالية: الخيانة العظمى، التجسس لصالح العدو، التعامل مع العدو بدون ترخيص.
3. القضاء العسكري: إصدار قانون عسكري يحتوي على 24 مادة تتضمن مواد غرامات مالية والسجن والإعدام في حالة الهروب من المعركة أو في حالة الخيانة العظمى ...

ولكل قاض مساعدان إثنان وكاتب، وتسجل وتدون الأحكام القضائية في سجلات أعدت لهذا الغرض وتستمد الأحكام القضائية من مبادئ الشريعة والسنة النبوية واجتهاد الفقهاء وقوانين الدولة السارية المفعول⁶.

المبحث الثاني: تنظيم دولة الأمير عبد القادر والمواقف الدولية والاقليمية

تنظيم دولة الأمير لم يقتصر على المستوى المركزي بل إمتد إلى المؤسسات المحلية بسن القواعد والمعايير وتم تفويض خلفاء الأمير بالولايات بسلطات كبيرة وتوسعت معها المركزية الأمر الذي أثار نقاشا عن الحكم المحلي هل هو نوع من اللامركزية أم حكم فيديريالي؟

المطلب الأول: التنظيم الاقليمي والاداري للدولة:

الفرع الأول: طبيعة التنظيم الاقليمي لدولة الأمير:

التنظيم الإقليمي كان من صلاحيات مجلس الوزراء يرأسه الأمير وقبل أن يصدر في شكل فرمان (قرار) يُوقع عليه من طرف الأمير بغرض إنشاء مقاطعة (ولاية جديدة) وعلى مجلس الشورى البت فيه والتداول حوله قبل إصدار القرار. ويُعين الأمير على رأس كل مقاطعة حليفة وفي كل ولاية مخازن و(مطامر) للحبوب تحت الارض.

وللخلفاء صلاحيات واسعة بحيث كانت طبيعة هذا النظام الإقليمي يشبه النظام اللامركزي حاليا، وكانت كل ولاية تتمتع بمجلس تشريعي إلى أن بعض المؤرخين قالوا أنها تقوم على أساس فيديريالي.

وفي هذا المقام يمكننا القول أن ازدواجية السلطة التشريعية تعني أن الدولة الجزائرية كانت فيدرالية وأن الأمير قد عرف نظاماً لا مركزية جد متطور من حيث التسيير الاداري ويتجلى ذلك بوضوح في المؤسسات المحلية وإدارة الشرطة بالإضافة إلى مجلس تشريعي محلي وذلك كان لأسباب أملتتها الحرب.

الفرع الثاني: التقسيم الاقليمي لدولة الأمير عبد القادر:

قسمت البلاد إقليميا إلى ثمانية مقاطعات (ولايات) وكانت كالآتي⁷:

1. مقاطعة معسكر.
2. مقاطعة تلمسان.
3. مقاطعة مليانة.
4. مقاطعة التيطري (المدية).
5. مقاطعة سوق حمزة (البويرة).
6. مقاطعة الصحراء الغربية (الأغواط).
7. مقاطعة الزيبان (بسكرة).
8. مقاطعة مجانة (سطيف).

وكل ولاية تتكون من مجموعة من الدوائر وعلى رأس كل دائرة آغا وتتكون الدائرة من عدد من القبائل وعلى رأس كل قبيلة قائد وتنقسم القبيلة إلى عدة خلايا وبطون تخضع لسلطة الشيخ.

والملاحظ أن هذه التقسيمات مستمدة من الواقع الإجتماعي السائد آنذاك وهذا هو السبب الحقيقي الذي كتب لها النجاح والفعالية والدوام.

أما تعيين الخلفاء يخضع لعدة شروط وهي من صلاحيات الأمير والخليفة هو أعلى رئيس إداري والقائد العام للقوات المسلحة بالمقاطعة ومن الناحية العضوية يعد الرئيس الشرفي للسلطة القضائية ومن ناحية ممارسة وتطبيق القانون فإن القاضي لا يخضع إلا للقانون وأحكام الشريعة والسنة.

و إختصاصات الخليفة هي:

- المحافظة على الأمن والنظام بالمقاطعة.
- التجنيد العمومي لتزويد الجيش بالأفراد.
- الاعتناء بالتعلم والتدريس.
- تحصيل الضرائب وجمع الزكاة.
- الإشراف على الأجهزة الأمنية.
- تنفيذ وتطبيق الأحكام القضائية.
- الإعتناء بالهياكل والمنشآت.
- دفع مرتبات الموظفين والمعلمين ومنح الطلبة.

وللخليفة ديوان يتكون من رئيس الديوان وأمين السر والحجابه وإدارة الإعاشة.

المطلب الثاني: الأجهزة المالية والأمنية للدولة:

الفرع الأول: الأجهزة المالية: و تتمثل في الهياكل المختصة والضرائب وأصول النظام الجبائي.

إن بيت المال من المصالح الحيوية والهامة أثناء دولة الأمير عبد القادر يرأسها موظف من أحسن الموظفين وأقدرهم (الخزنجي) وله أعوان واستمرار الدولة مرهون بمدى تدفق موارد الجباية واستمرارها.

والضرائب السائدة خلال هذه الفترة تتمثل في:

- رسوم الأسواق وحقوق الجمارك أي السلع والبضائع المحلية وكذا السلع الأجنبية التي دخلت بترخيص من الحكومة والغير مرخصة تصادر بغرض محاصرة التعامل مع العدو وأولت حكومة الأمير عناية خاصة لهذه القضية كما هناك عوائد إحتكار تصدير المواد الأولية، وضريبة المعاونة، ضريبة العشور والزكاة، وكلها مصادر لبيت المال.

- إن أمير المؤمنين سيدنا الحاج عبد القادر في غاية الزهد والورع والعفاف، الهدايا التي تقدم له يضعها في بيت المال.

الفرع الثاني: الأجهزة الأمنية:

بكل ولاية جهاز شرطة يخضع في رقابته للخليفة ويرأسه ضابط يسمى قائد الشرطة يتمتع بكفاءة وتجربة وقدرة في المحافظة على النظام العام والأمن العمومي، وهكذا لم تقتصر مسؤولية الشرطة على الحفاظ على الأمن والأخلاق بل تتعداها إلى مهام أخرى خاصة كشرطة المياه لمنع التلوث والتبذير.

وبشهادة أحد الألمانين الذي عاش في كنف دولة الأمير أنه أقرّ بفاعلية جهاز الشرطة الذي وضع حداً للزراعات القبلية وجرائم السرقة وعصابات قطاع الطرق.

إنشاء قانون عسكري يحتوي على فصلين فصل خاص بأجهزة القضاء العسكري وصلاحياتها والثاني خاص بالعقوبات والجرائم العسكرية⁸، و يتكون الجيش النظامي من ثلاث وحدات وهي:

- المشاة (1000 فرد).
- الخيالة (250 فارس).

- الطبقية (المدفعية) (30 طبجية وقطعتين من المدافع).

بالإضافة إلى جيش إحتياطي وفرق للإمداد وله ألبسة مختلفة حسب الفرق والرتب وتخضع لقواعد دقيقة.

المطلب الثالث: المواقف الدولية والاقليمية:

تباينت المواقف الدولية والاقليمية حول مقاومة الأمير عبد القادر خلال الفترة الممتدة ما بين 1832 و 1847.

1. موقف الدولة العثمانية: لم تعترف بدولة الأمير وعارضت معاهدي ديمشال والتافنة وبعد سقوط قسنطينة عام

1837 تغير موقفها واكتفت بالتأييد المعنوي ودعوة الأمير لمواصلة الجهاد.

2. موقف بريطانيا: تعرض الأمير للابتزاز من طرف بريطانيا حين بعث إليها برسالة بغية التبادل الدبلوماسي ونيل

الدعم العسكري إلا أن بريطانيا طلبت مقابل ذلك منحها ميناء تنس للاستغلال له فرفض الأمير وسارعت

بريطانيا للاعتراف بالوجود الفرنسي في الجزائر.

3. موقف المفكرين: إن استراتيجية الأمير عبد القادر براعته في بناء الدولة ومقاومته لجهات متعددة أدت

بالمفكرين لإطلاق عليه عدة ألقاب منها⁹:

✓ نابليون الصحراء.

✓ محارب المدن.

✓ ابن الهضاب العليا.

المبحث الثالث: المؤسسات الادارية المحلية للثورة التحريرية:

إن المؤسسات الادارية المحلية للثورة وتنظيماتها الاقليمية الأولى والثانية لنا أن تعرض للمؤسسات المركزية للثورة ومعرفة

ميكانيزمات عملها هذا ما يمكننا من معرفة عمل المؤسسات المحلية.

المطلب الأول: التنظيم الاقليمي للمؤسسات المركزية قبل 1956¹⁰:

أولاً: المؤسسات المركزية:

إن المؤسسات أو الهيئات التي استحدثت هذا التقسيم هي:

1. اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

2. مجلس الاثنين والعشرين.

3. لجنة الستة.

1— اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

تم تأسيس هذه اللجنة في 23 مارس 1954 من طرف قدماء المنظمة نتيجة لازمة في قيادة حزب الانتصار حيث عين

محمد بوضياف رئيساً لها ومن أهدافها:

- الإعداد لإنطلاق الثورة في أول نوفمبر.

- توحيد حقوق المناضلين.

- التحضير لعقد مجلس الإثنين والعشرين.

وكانت تعتمد السرية التي مثلت العامل الأساسي لنجاحها.

2— مجلس الإثنين والعشرين:

دعت اللجنة الثورية لهذا المجلس بتاريخ 25 جويلية 1954 بالعاصمة برئاسة مصطفى بن بولعيد و محمد بوضياف مقررًا له و تمخض هذا الاجتماع عن قرارين هامين هما:

- إنطلاق الكفاح المسلح دون تردد.
 - تعيين لجنة من 6 أعضاء تتولى التحضير لإنطلاق الثورة.
- وكان موضوع الاجتماع إتخاذ القرار الحاسم والمصيري لإعلان الكفاح المسلح

3— لجنة الستة :

انبثقت هذه اللجنة عن إجتماع مجلس الإثنين والعشرين وباشرت فور تعيينها إجتماعات ماراطونية تحيطها السرية والكنمان ووضعت لنفسها اهدافاً عليها أن تحققها وتم توزيع المهام والمسؤوليات وانقسم أعضاء اللجنة إلى فريقين:

- فريق تولى مهمة قيادة وتنشط مناطق الداخل .
- فريق ثاني تولى المهام السياسية والديبلوماسية في الخارج وتمحورت أعمالها حول:
 - تحديد أهداف العمليات الأولى.
 - توزيع المهام بين الأعضاء.
 - الإتصال بأعضاء القيادة في الخارج لإيجاد مصادر السلاح.

ثانياً: التنظيم الاقليمي أثناء الثورة (1954—1956)

انطلقت الثورة دون زعيم ولا خطة مرسومة وقلة الأسلحة و بدون قيادة مركزية مع رفض قيادة عليا تتحكم في الثورة من خارج البلاد.

فاعتمد هؤلاء الستة على اللامركزية والمبادرة المحلية للقيادات الميدانية وتوزع الأعضاء الستة على أنحاء البلاد التي قسمت إلى ستة مناطق وهي:

- المنطقة الأولى : الأوراس .
- المنطقة الثانية: الشمال القسنطيني.
- المنطقة الثالثة: القبائل .
- المنطقة الرابعة: العاصمة وضواحيها.
- المنطقة الخامسة: وهران.
- المنطقة السادسة: الصحراء.

وعلى رأس كل منطقة قائد عام يساعده نائبان أحدهما مكلف بالشؤون السياسية والآخر بالقضايا العسكرية.

بقي الحال على هذا النحو إلى غاية إنعقاد مؤتمر الصومام 1956 الذي انبثقت عنه قيادة موحدة للثورة ومؤسسات وتنظيم اقليمي جديد.

المطلب الثاني: التنظيم الاقليمي بعد مؤتمر الصومام:

لما اندلعت الثورة وشملت كل أنحاء الوطن جعلت القادة يفكرون في إيجاد الحلول للمشاكل والمتطلبات خاصة منها مصادر ايجاد السلاح والذخيرة وتوطيد العلاقة مع الجماهير والتصدي للعدو والعمل على ايجاد قيادة مركزية عليا للثورة

بغرض التنسيق وحل العضلات ولذلك فكروا في عقد مؤتمر الصومام الذي تم في 20 أوت 1956 ونتجت عنه عدة قرارات هامة ومصرية لمستقبل الثورة منها:

• انشاء المجلس الوطني للثورة: يتكون من 54 عضو ويعتبر السلطة السياسية للثورة ومن خصائصه العمل الجماعي دون زعامة أي أحد وأهم الاجتماعات هي:

○ إجتماع القاهرة في 20 أوت 1957.

○ إجتماع طرابلس 20 ديسمبر 1960.

• لجنة التنسيق والتنفيذ: هي الجهاز التنفيذي للمجلس الوطني للثورة تتكون من أربعة عشر عضوا يتم اختيارهم من المجلس الوطني ومن اختصاصاتها توسيع نطاق الحرب ضد المحتل واتخاذ القرارات فيما بين اجتماعي المجلس ولها أيضا اختصاصات إصدار التعليمات و الأوامر بخصوص العمليات الحربية.

• الحكومة المؤقتة: تقرر تشكيلها بناء على قرار اتخذته المجلس الوطني بتاريخ 19 أوت 1958 لتحل محل لجنة التنسيق والتنفيذ وتتكون من اثنتي عشر (12) وزارة بالضافة إلى الرئيس ونائبان لهم أما الحكومة الثانية فقد تشكلت من ¹¹ :

○ رئيس الحكومة.

○ ثلاث نواب للرئيس.

○ خمس وزراء دولة .

○ وزارة الشؤون الخارجية.

○ وزارة التسليح والاتصالات.

○ وزارة الأخبار.

كان أعضاء الحكومة مسؤولين بصفة جماعية أمام المجلس الوطني للثورة وفردياً أمام مجلس الوزراء.

كانت هذه الحكومة تضم كل الاحزاب والتيارات التي انصهرت في حزب جبهة التحرير الوطني ومن قرارات مؤتمر الصومام مايلي:

○ تكريس العمل العسكري وتوحيده من حيث التنظيم.

○ إقامة تنظيم إقليمي وإداري جديد للبلاد.

○ خلق إدارة محلية بكل وحدة إقليمية.

المطلب الثالث : التنظيم الإداري للولاية (المحلي):

يعتمد التنظيم الإداري للثورة مبدأ القيادة الجماعية وعدم السماح أن ينفرد أي شخص باتخاذ قرارات ولهذا فإن استراتيجية الثورة قامت على إنشاء مجلس للولاية الذي يعتبر قمة التنظيم والقيادة ويسيره مجاهدون لهم مستويات محترمة من التعليم والتكوين السياسي.

الفرع الأول: تعتبر السلطة الرئيسية لاتخاذ قرارات جماعية تتكون من قائد عام برتبة عقيد وأربعة مساعدين برتبة رائد يقومون بمهام محددة وموزعة على الفروع التالية:

• الشؤون السياسية.

• الشؤون العسكرية.

• شؤون الاتصال والاخبار.

الهياكل الادارية للولاية : هي تلك الأجهزة الإدارية المتخصصة للقيام بأعمال معينة تحت إشراف مجلس الولاية ومكلفة باعداد القرار وإتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذه وهي¹² :

- مكتب الشؤون السياسية والمالية.
- مكتب الشؤون العسكرية والحربية.
- مكتب الاتصال والأخبار.
- مكتب الطبع والنشر والاعلام.
- مكتب القضاء والشؤون المدنية.
- مكتب التموين والصحة.
- مكتب متابعة اعمال الرقابة.
- مكتب مسك وحفظ السجلات بادارة الولاية.

الفرع الثاني: المجالس الشعبية البلدية: هي هيئة أنشأتها قيادة الثورة لتأطير المدنيين وتنظيمهم وربطهم مباشرة بالجيش وجبهة التحرير الوطني ويدخل في صلاحياتها كل ما هو غير عسكري مثل أعمال المدنية التي تتعلق بحياة ومعيشة السكان حسب ما حدده مؤتمر الصومام.

أما التنظيم الداخلي لهذه المجالس (اختصاصاتها) يتمثل فيمايلي:

- ✓ مكتب الإصلاح: يفصل في القضايا الشرعية.
 - ✓ مكتب المالية: قبض المداخيل من الاشتراكات والتبرعات ... إلخ.
 - ✓ المكتب التجاري: يتولى شراء المؤونة والألبسة والأدوية للجيش ... إلخ
 - ✓ مكتب الشرطة: يعمل تحت سلطة شيخ البلدية ويتولى تبليغ الدعوات والسهر على أمن وسلامة المواطنين.
- كل هذه الأجهزة تعمل تحت إمرة شيخ البلدية التي له اختصاصات واسعة منها يترأس اجتماعات المجلس، السهر على تنفيذ التعليمات، تلقي الشكايات من المواطنين و تبليغ تعليمات قيادة جيش التحرير إلخ.

الخاتمة:

نستنتج مما سبق أن الدولة الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر قد اعتمدت على المشاركة الشعبية التي كانت السيمة البارزة المميزة للمؤسسات باعتبارها مؤسسات شعبية بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

فكان الخليفة أو الوالي هو صاحب السلطة اللامركزية يمثل الأمير على مستوى مقاطعته، إذ مكنه هذا التنظيم من التمتع بمجلس تشريعي محلي يساعده في الاستشارات عند اتخاذ القرارات.

وفي هذا الاتجاه قال الكثير من المؤرخين أن هذا النظام يأخذ شكل النظم الفيدرالية حاليا وذلك بالنظر إلى ما يتمتع به الخليفة من صلاحيات واسعة على مستوى مقاطعته.

أما الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى كانت تعتمد على النظام اللامركزي في تسيير مؤسساتها الادارية و تتخذ القرارات جماعيا وتجنب القرار الفردي والزعامة واعتماد السر كصمام أمان لعمليات الكفاح المسلحة.

وفي المرحلة الثانية تمثلت الانجازات في تحقيق مكاسب مكنت من تشكيل حكومة هيئات مركزية واصلت العمل والتنسيق بين مختلف أنحاء الوطن وتواصلت الجهودات لتتجه إلى الخارج للبحث عن مصادر السلاح والذخيرة وتوطيد علاقات سياسية وديبلوماسية خارجية.

المراجع والهوامش:

- ¹ مجلة التاريخ (الذكرى المئوية لوفاة الأمير عبد القادر 1883—1983) المركز الوطني للدراسات التاريخية عدد خاص 1983
- ² د. أوصديق فوزي، الدستور دولة الأمير عبد القادر، مجلة أشغال الملتقى الوطني، جمعية مؤسسة الأمير عبد القادر بتيارت، 1969، ص 64
- ³ د. حرب أديب، التاريخ العسكري والإداري، للأمير عبد القادر الجزائري 1808—1847، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزء الأول والثاني، 1983 ص 45
- ⁴ د. فوزي أوصديق، مرجع سابق ص 90.
- ⁵ محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، ج1، شرح وتعليق الدكتور ممدوح حقي، بيروت: دار البقعة العربية، 1964، ص 309.
- ⁶ أ. محمد العربي سعودي، المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر، الولاية، البلدية، 1516—1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، سنة 2006.
- ⁷ أ. محمد العربي سعودي، مرجع سابق. ص 101.
- ⁸ د. حرب أديب. مرجع سابق، ص 123.
- ⁹ Mohamed Cherif Salhi, Abdelkader Chevalier de la foi, entreprise nationale des arts graphiques, unité de Réghaia, 1984
- ¹⁰ د. بوعزيز يحيى. ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط2، المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للشهيد والنشر، الرويبة، سنة 1996
- ¹¹ أ. محمد العربي سعودي، مرجع سابق.
- ¹² أ. محمد العربي سعودي، مرجع سابق، ص 258، 259، 260.